مجلة الدراسات القانونية المقارنة
المجلد 11/ العـــدد02 (2025)، ص.ص. 375-393. EISSN:2600-6154 ISSN:2478-0022

الإطار الأممي لتحقيق الأمن البيئي: دراسة في دور الأمم المتحدة

The UN Framework for Achieving Environmental Security: A Study of the Role of the United Nations

هاجر العربي

Hadjer LARBI

أستاذة محاضرة أ، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشلف(الجزائر)

عضو بمخبر البحث "القانون الخاص المقارن"

Lecturer A (Assistant Professor), Public Law, Faculty of Law and Political Science, University of Chlef (Algeria)

Email: hd.larbi@univ-chlef.dz

Member of the Research Laboratory "Comparative Private Law"

تاريخ إرسال المقال:2025/10/28 تاريخ القبول:2025/12/02 تاريخ النشر:2025/12/25

ملخص:

يهدف هذا البحث الى دراسة التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك من خلال التركيز على بروز القضايا البيئية كتهديدات امنية عابرة للحدود لا تقل خطورة عن التهديدات العسكرية التقليدية. وقد تم التركيز على الدور المحوري الذي تلعبه الأمم المتحدة في تعزيز الأمن البيئي، من خلال أطر التعاون الدولي التي وضعتها، والاتفاقيات البيئية التي أشرفت عليها، فضلا عن المبادرات والبرامج الأممية الموجهة لحماية البيئة على الصعيد العالمي.

وقد توصلت الدراسة الى أن الأمم المتحدة نجحت في فرض قضية البيئة كأولوية على الأجندة الدولية، وساهمت بشكل فعال في تعزيز الوعي العالمي بمخاطر التدهور البيئي، كما لعبت دورا تنسيقيا هاما بين الدول والمنظمات لمواجهة التحديات البيئية المشتركة. الا أن تحقيق الأمن البيئي يظل مرهونا بمدى التزام الدول بتنفيذ الاتفاقيات البيئية وتوفير الدعم اللازم للدول النامية، مما يستدعي تعزيز اليات الرقابة والتنسيق داخل المنظومة الأممية.

كلمات مفتاحية:

الأمن البيئي، التهديدات البيئية، الامم المتحدة، التعاون الدولي، الحوكمة البيئية

المؤلف المرسل: هاجر العربي **Email**:*hd.larbi@univ-chlef.dz*

Abstract:

This research aims to examine the shift in the concept of international security following the end of the Colde War,withe a particular focus on the emergence of environmental issues as transboundary security threats that are no less serious than traditional military threats.The study highlights the pivotal role played by the United Nations in promoting environmental security through international cooperation frameworks,global environmental agreements,and UN-1ed initiatives and programs aimed at environmental protection.

The study concludes that the United Nations has succeeded in placing environmental concerns at the forefront of the international agenda and has contributed significantly to raising global awarenss about the dangers of environmentaldegradation.It has also played akey coordinating rol among states andorganization in addressing shared environmental challenges.However, achieving comprehensive environmental security remains contingent on the extent to which countries commit to implementing environmental agreements and supporting developing nation.

This underscores the need to strengthen monitoring mechanisms and coordination within the UN system.

Keywords:

Environmental Security; United Nations; Environmental Threats; International Cooperation; Environmental Governance.

مقدمة

لقد شهد النظام الدولي تحولات عميقة مست القيم والمفاهيم التقليدية للأمن بمختلف أبعاده. فبعد أن كان الأمن يختزل لعقود طويلة في بعده العسكري المرتبط بحماية سيادة الدولة ووحدة أراضيها من التهديدات الخارجية، اتسع نطاقه ليشمل أبعادا متعددة ترتبط باستقرار الإنسان ورفاهيته، مثل الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، وصولا إلى الأمن البيئي. ويعد هذا الأخير من أبرز المفاهيم المستحدثة في الفكر الأمني المعاصر، لما تطرحه القضايا البيئية من تهديدات وجودية عابرة للحدود تمس بقاء الإنسان واستقرار النظم الإيكولوجية على كوكب الأرض.

لقد أفرزت الظواهر البيئية الراهنة، وفي مقدمتها التغير المناخي، وارتفاع معدلات التلوث، والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، وندرة الموارد الطبيعية، تحديات غير مسبوقة أمام الدول والمجتمعات. ولم تعد هذه المشكلات محصورة داخل الحدود الوطنية، بل أصبحت ظواهر كونية تؤثر على جميع الدول، بغض النظر عن مستوياتها التنموية أو موقعها الجغرافي. ومن هذا المنطلق، بات تحقيق الأمن البيئي مسؤولية جماعية تتطلب تنسيق الجهود بين الفاعلين الدوليين والإقليميين والوطنيين، في إطار منظومة تعاون بيئي عالمي متكامل.

وفي هذا الاطار، برزت منظمة الأمم المتحدة بوصفها الفاعل الدولي الأبرز في قيادة الجهود العالمية الرامية إلى مواجهة التهديدات البيئية وتعزيز الأمن البيئي العالمي. فمنذ مؤتمر استوكهولم عام 1972، الذي شكل نقطة الانطلاق للعمل البيئي الدولي المنظم، سعت الأمم المتحدة إلى إرساء قواعد الحوكمة البيئية من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) ، وإطلاق اتفاقيات متعددة الأطراف، مثل اتفاقية فيينا لحماية طبقة

الأوزون، واتفاقية باريس للمناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي. كما عملت المنظمة على تعزيز مفهوم الأمن البيئي كأحد مرتكزات الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، إدراكا منها بأن أي إخلال بالبيئة ينعكس سلبا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول والمجتمعات.

انطلاقا من هذه المعطيات، تأتي هذه الدراسة الأكاديمية لتتناول مفهوم الأمن البيئي في إطار التحولات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، مع التركيز على دور الأمم المتحدة وجهودها في ترسيخ هذا البعد الأمني الجديد من خلال سياساتها، واتفاقياتها، ومؤتمراتها الدولية، ومبادراتها المؤسسية. كما تسعى إلى تقييم فعالية هذه الجهود في تحقيق حماية بيئية فعلية ومستدامة على المستوى العالمي، ومدى قدرتها على الحد من التهديدات البيئية التي تواجه الإنسانية.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول مفهوم الأمن البيئي، بوصفه أحد المكونات الأساسية للأمن الشامل في القرن الحادي والعشرين، كما تبرز دور الأمم المتحدة كفاعل محوري في الحوكمة البيئية العالمية. وتتيح هذه الدراسة فهما أعمق للعلاقة بين البيئة والأمن، وتساعد في توجيه السياسات الدولية نحو تحقيق توازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية. كما تكتسي الدراسة أهمية عملية من خلال إبراز أوجه القصور والتحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجياتها البيئية، واقتراح سبل تعزيز فعاليتها.

تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة في تحليل الإطار المفاهيمي للأمن البيئي من خلال تتبع تطوره النظري والعملي في الفكر الأمني المعاصر، ثم رصد الجهود والآليات التي اعتمدتها الأمم المتحدة في سبيل تحقيق الأمن البيئي وحماية البيئة على الصعيد العالمي، واخيرا تقييم فعالية الاستراتيجيات والاتفاقيات الأممية في الحد من التهديدات البيئية، ومدى قدرتها على تحقيق تنمية بيئية مستدامة، مع تسليط الضوء على التحديات التي تعيق تحقيق الأمن البيئي، سواء من حيث ضعف الالتزام الدولي أو تضارب المصالح الاقتصادية والسياسية بين الدول.

تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:

هل **استطاعت الأمم المتحدة، عبر آلياتها ومبادراتها، أن تضمن تحقيق الأمن البيئي العالمي؟**

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لما يوفره من أدوات لفهم الظواهر الدولية وتحليلها في ضوء المعطيات الواقعية والنصوص القانونية. يقوم هذا المنهج على وصف وتحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالأمن البيئي، واستقراء النصوص القانونية الدولية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، إلى جانب تحليل الجهود الأممية ومخرجات مؤتمرات البيئة العالمية .

تتوزع الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية:

- **المحور الأول** :الإطار المفاهيمي للأمن البيئي، ويتناول نشأة المفهوم وتطوره في الفكر الأمني الدولي.
- **المحور الثاني** :جهود الأمم المتحدة في حماية البيئة وتوفير الأمن البيئي، من خلال استعراض أبرز الاتفاقيات الدولية والمبادرات الأممية في هذا المجال.
- **المحور الثالث** :تقييم استراتيجيات الأمم المتحدة لتحقيق الأمن البيئي، عبر تحليل مدى نجاح هذه السياسات في مواجهة التهديدات البيئية، واستعراض أوجه القوة والضعف فيها .

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للأمن البيئي

يعنى هذا المحور بتقديم دراسة شاملة لمفهوم الأمن البيئي من حيث تعريفه، مع تحليل الخلفيات الفكرية والظروف الموضوعية التي ساهمت في بروز هذا المفهوم وتطوره ضمن منظومة الفكر الأمني الحديث. كما يتناول المحور كيفية تحوله إلى أحد المحاور الأساسية في السياسات البيئية العالمية، من خلال استعراض المواقف التي تبنتها الأمم المتحدة في سبيل ترسيخ الأمن البيئي كعنصر جوهري لتحقيق الاستقرار على الصعيد الدولي.

أولا: مفهوم الأمن البيئي

الأمن البيئي هو مفهوم مركب يجمع بين مفهومي "الأمن" و"البيئة"، ويرتبط بالقدرة على حماية النظم البيئية الطبيعية والموارد الحيوية من التهديدات البشرية أو الطبيعية التي تؤثر سلبا على استقرار المجتمعات والدول.

وقد عرفه الباحث **نيلز بيتر غليديتش** من معهد أبحاث السلام في أوسلو بأنه":التحرر من الدمار البيئي وندرة الموارد.(L.Chalecki, 2013) "أما الباحثة **إليزابيث شالسكي** فترى أن الأمن البيئي":يعكس قدرة الأمة أو المجتمع على مقاومة ندرة الموارد البيئية، والمخاطر أو التغيرات البيئية المعاكسة، أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة".

من جهته، يرى **جون بارنيت** أن جدول أعمال الأمن البيئي يشمل سبعة مجالات مترابطة، هي (وهبي ش.، 2007، صفحة 35):

1. إعادة تعريف مفهوم الأمن.
2. تحليل العوامل البيئية المسببة للصراعات.
3. الأمن البيئي للدول.
4. العلاقة بين القوات المسلحة والبيئة.
5. الأمن الإيكولوجي.
6. الأمن البيئي للأفراد.
7. مفهوم "الأمننة (Securitization) "البيئية.

فالامن البيئي يعرف بأنه قدرة الدول والمجتمعات على حماية الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية من التدهور أو الاستنزاف، وضمان استدامتها بما يحقق سلامة الإنسان ورفاهيته، ويصون حقوق الأجيال القادمة في العيش في بيئة سليمة (صادق، 2010، صفحة 10). ويمثل هذا المفهوم تطورا في الفكر الأمني الدولي، حيث لم يعد الأمن محصورا في البعد العسكري فقط، بل أصبح يشمل التهديدات غير التقليدية وعلى رأسها التهديدات البيئية، التي باتت تؤثر بعمق في استقرار الدول والأمن الإنساني.

ويبرز هذا التصور الطبيعة المتعددة المستويات للأمن البيئي، بوصفه لا يقتصر على حماية الموارد، بل يشمل حماية الإنسان ذاته من التدهور البيئي. وهنا تتقاطع فكرة الأمن البيئي مع مفهوم الأمن الإنساني (قلوش، 2021، صفحة 545 ومابعدها) الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994، حيث يتمحور كلا المفهومين حول ضمان أمن

الإنسان وكرامته وحقه في بيئة سليمة ومستدامة .فتهديد البيئة هو في جوهره تهديد لحياة الإنسان وصحته وسبل عيشه، ما يجعل الأمن البيئي شرطا أساسيا لتحقيق الأمن الإنساني بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والغذائية والصحية.

كما يرتبط الأمن البيئي ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية المستدامة (غواس، 2023، صفحة 1599)، الذي يقوم على مبدأ تحقيق توازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية البيئة. فلا يمكن تصور تنمية حقيقية دون إدارة رشيدة للموارد الطبيعية تضمن استمراريتها للأجيال المقبلة. ومن ثم، فإن تحقيق الأمن البيئي يعد الأساس الضامن للتنمية المستدامة، والعكس صحيح، إذ إن غياب سياسات التنمية المستدامة يؤدي إلى تفاقم الأزمات البيئية وتزايد المخاطر الأمنية.

وتتعدد التهديدات البيئية التي يواجهها العالم اليوم وتشمل الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والأعاصير، وتغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة، وتلوث المياه والهواء، وتدهور الغابات والتربة، وفقدان التنوع البيولوجي، والأمراض الوبائية العابرة للحدود، فضلا عن الحروب البيئية التي تستخدم فيها الأسلحة أو الممارسات العسكرية لإلحاق الضرر بالبيئة. وقد أشار الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف عام 1988 إلى أن الخطر الحقيقي الذي يواجه البشرية لم يعد يتمثل في الصواريخ النووية، بل في "استنفاد طبقة الأوزون والاحتباس الحراري"، معتبرا أن السماء ذاتها أصبحت مصدر تهديد جديد للأمن الإنساني.(M. Betsill, 2009, p.306)

وانسجاما مع هذا الإدراك، أدرج تقرير الأمم المتحدة لعام 2004 التدهور البيئي ضمن التهديدات الستة الكبرى للأمن الدولي إلى جانب الفقر، والأمراض المعدية، والنزاعات المسلحة، والإرهاب، والجريمة المنظمة، مشددا على أن هذه التهديدات مترابطة وتتجاوز الحدود الوطنية (Responsibility, 2004) ويعد هذا الموقف الأممي تأكيدا على أن الأمن البيئي أصبح جزءا لا يتجزأ من منظومة الأمن الإنساني، وأن معالجته تتطلب نهجا تعاونيا عالميا يتكامل فيه البعد البيئي مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأمن الشامل.

انطلاقا من هذا الواقع، لم يعد الأمن البيئي مجرد قضية بيئية فنية، بل تحول إلى قضية أمنية عالمية تستوجب إدراجها ضمن السياسات الدفاعية والتنموية للدول، وتفعيل التعاون الدولي من خلال الاتفاقيات، والمؤسسات، والآليات القانونية المعنية بحماية البيئة والإنسان على حد سواء.

ثانيا: نشأة وتطور مفهوم الأمن البيئي

مر مفهوم الأمن البيئي بمراحل تطور متعددة تعكس التحولات في الفكر السياسي والبيئي العالمي، إذ لم يكن هذا المفهوم حاضرا في الخطاب الأمني التقليدي إلا في العقود الأخيرة.

01-المرحلة الأولى: الأمن بمعناه التقليدي (قبل السبعينيات)

حتى نهاية الستينيات، كان مفهوم الأمن محصورا في إطار ضيق يرتبط بحماية الدولة من التهديدات العسكرية والسياسية، وهو ما يعرف بالأمن التقليدي. خلال هذه الفترة، لم تكن البيئة تعتبر عاملا مؤثرا في استقرار الدول أو في توازن القوى الدولية، إذ كان التركيز منصبا على القوة العسكرية والردع النووي، خصوصا في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي (Buzan، 1991، صفحة 15).

02-المرحلة الثانية: بروز الوعي البيئي العالمي (السبعينيات والثمانينيات)

يعد عقد السبعينيات نقطة تحول حاسمة في الوعي الدولي بقضايا البيئة. فقد أدى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية في ستوكهولم عام 1972 إلى الاعتراف لأول مرة بأن البيئة السليمة شرط أساسي لتحقيق التنمية والأمن البشري. كما أن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) شكل خطوة مؤسساتية نحو إدماج البعد البيئي في السياسات الدولية (Giessen L.، 2011، صفحة 21).

خلال الثمانينيات، ازداد إدراك المجتمع الدولي لخطورة التدهور البيئي مع بروز مشكلات مثل ثقب الأوزون، والأمطار الحمضية، والكوارث النووية مثل كارثة تشرنوبيل سنة 1986، هذه الأحداث دفعت عددا من الباحثين مثل ريتشارد أولمان (Ullman، 1983، صفحة 155)وجيسيكا ماثيوز (Mathews، 1989، صفحة 163) إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن بحيث لا يقتصر على التهديدات العسكرية، بل يشمل التهديدات البيئية التي قد تقوض استقرار الدول والمجتمعات.

03-المرحلة الثالثة: ما بعد الحرب الباردة (التسعينيات)

مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الثنائية القطبية، بدأ مفهوم الأمن يشهد إعادة هيكلة فكرية ومفاهمية، فقد اتجهت الأدبيات نحو توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعادا غير تقليدية مثل الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الإنساني، والأمن البيئي.

وفي هذا الاطار، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقريره الشهير عام 1994 الذي قدم مفهوم الأمن الإنساني بوصفه مقاربة شاملة تتضمن الأمن البيئي كأحد مكوناته الرئيسية. واعتبر التقرير أن التدهور البيئي، وندرة الموارد الطبيعية، والكوارث المناخية، يمكن أن تشكل تهديدات مباشرة لأمن الإنسان والمجتمع ((UNDP)، 1994).

كما بدأت العديد من الدراسات تبرز العلاقة بين التغير المناخي والنزاعات المسلحة، خاصة في مناطق مثل الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث ترتبط الصراعات بندرة المياه أو الأراضي الزراعية (Homer-Dixon، 1994، صفحة 5) هذه الرؤية الجديدة جعلت من الأمن البيئي قضية استراتيجية تتجاوز الحدود الوطنية، وتندرج ضمن الأمن الجماعي العالمي.

04- المرحلة الرابعة: الأمن البيئي في القرن الحادي والعشرين

في الألفية الجديدة، اكتسب مفهوم الأمن البيئي أهمية متزايدة نتيجة تفاقم التغير المناخي وظهور ظواهر جديدة مثل الهجرة البيئية وارتفاع مستوى البحار والاحتباس الحراري. وقد أدركت المنظمات الدولية والدول الكبرى أن التهديدات البيئية تشكل مخاطر أمنية عالمية، مما دفعها إلى دمج البعد البيئي في استراتيجيات الأمن القومي والسياسات الخارجية. فعلى سبيل المثال، أدرج الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مفهوم الأمن البيئي ضمن وثائقهما الاستراتيجية، باعتباره جزءا من الأمن الشامل الذي يشمل الاستقرار المناخي والموارد الطبيعية (Barnett، 2001، صفحة 20).

في العالم العربي، بدأت المفاهيم الحديثة للأمن البيئي بالظهور منذ مطلع الألفية الثالثة، حيث نبه العديد من الباحثين إلى خطورة التدهور البيئي على الأمن المائي والغذائي، ودعوا إلى إدماج البيئة ضمن منظومات الأمن القومي.

فالتحولات البيئية الكبرى، وتصاعد الكوارث الطبيعية، واستنزاف الموارد، كلها عوامل فرضت إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن، ما أدى إلى ظهور مفهوم الأمن البيئي في الفكر السياسي العربي (وهبي س.، 2007، صفحة 5).

ثالثا: موقف الأمم المتحدة من الأمن البيئي

عكست تقارير الأمم المتحدة هذا التحول في مفهوم الأمن، إذ أدرج تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الصادر في ديسمبر 2004 (Responsibility, 2004)التدهور البيئي ضمن قائمة التهديدات الستة الكبرى التي تواجه العالم، إلى جانب الفقر، الأمراض المعدية، الصراعات المسلحة، الإرهاب، والجريمة المنظمة، وأشار التقرير إلى أن":تهديدات اليوم لا تعترف بالحدود الوطنية، وهي مترابطة، ويجب التصدي لها على المستويات الدولية، الإقليمية، والوطنية."

وهذا الاعتراف الأممي يعد تطورا نوعيا في إدراك خطورة التدهور البيئي، وضرورة إدراجه ضمن التهديدات التي تتطلب استجابة أمنية وقانونية دولية فعالة.

إن الأمن البيئي يمثل أحد المفاهيم الحديثة في الفكر القانوني والسياسي الدولي، وهو نتيجة حتمية لتزايد التهديدات البيئية العابرة للحدود. وقد أصبح ينظر إليه اليوم كشرط أساسي لضمان الأمن الشامل وتحقيق التنمية المستدامة .ويعد الأمن البيئي مسؤولية جماعية تتطلب تعاونا دوليا فعالا، وإرادة سياسية قوية، وقواعد قانونية واضحة تضمن حماية البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

المحور الثاني: جهود الأمم المتحدة في حماية البيئة وتوفير الأمن البيئي

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما متزايدا بالبعد البيئي ضمن منظومتها الأمنية، انطلاقا من قناعتها بأن التحديات البيئية لا تعترف بالحدود الجغرافية، وأن مواجهتها تستلزم تعاونا دوليا واسع النطاق. ومن هنا برز مفهوم الأمن البيئي كأحد المكونات الأساسية للأمن الإنساني، بحيث غدا تحقيق السلام والاستقرار رهينا بحماية النظم البيئية العالمية.

وسيتناول هذا المحور **أبرز** الجهود الأممية في هذا المجال، من خلال التوقف عند أهم المؤتمرات الدولية الكبرى التي شكلت محطات مفصلية في بلورة مفهوم الأمن البيئي، ومرورا بـ الاتفاقيات البيئية الدولية التي أبرمت تحت رعاية المنظمة، وصولا إلى الدور الذي تضطلع به الأجهزة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في دعم التعاون الدولي وتعزيز آليات حماية البيئة ومواجهة التحديات البيئية الراهنة.

أولا: المؤتمرات الدولية الكبرى حول البيئة

لقد بادرت الأمم المتحدة إلى تنظيم سلسلة من المؤتمرات الدولية الكبرى الهادفة إلى صياغة سياسات بيئية شاملة واستشرافية تستجيب لتحديات البيئة المتزايدة.

بدأت هذه المسيرة بمؤتمر مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية(Stockholm 1972) ، الذي شاركت فيه 115 دولة، وأسفر عن إعلان «حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة»، كما شهد تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ثم جاء مؤتمر قمة الأرض – ريو دي جانيرو (Rio 1992) بمشاركة 156 دولة، حيث جرى التأكيد على العلاقة التكاملية بين التنمية المستدامة وحماية البيئة، وأطلقت أجندة القرن 21 (المتحدة، 2025).

وفي عام 2002 عقدت قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة(Johannesburg 2002) ، التي ركزت على تخفيف الفقر، وتحقيق العدالة البيئية، وتقليص الفجوة بين دول الشمال والجنوب.

أما في مؤتمر مؤتمر كوبنهاغن للمناخ (Copenhagen 2009) فقد سعى المجتمع الدولي إلى التوصل إلى اتفاق ملزم بديل لبروتوكول كيوتو، وأفضى إلى ما عرف بـ«اتفاقية كوبنهاغن» غير الملزمة، الهادفة إلى حصر ارتفاع درجات الحرارة العالمية بأقل من درجتين مئويتين. (المتحدة، 2025)

ثم في مؤتمر مؤتمر ديربان للمناخ (Durban 2011) تم اعتماد «خارطة طريق ديربان» لإبرام اتفاق شامل يضم الدول الصناعية والنامية معا، إضافة إلى إطلاق الصندوق الأخضر لمواجهة التغير المناخي وأخيرا، عقد مؤتمر مؤتمر ريو+20 للتنمية المستدامة (Rio+20 2012) كمحطة تقييم لأربعة عقود من العمل البيئي الدولي، وركز على تعزيز مفهوم الاقتصاد الأخضر، وان واجهه بعض الانتقادات بشأن عدم اتخاذ خطوات حاسمة في التصدي لتغير المناخ (المتحدة، 2025).

وعلى صعيد أحدث التطورات، فقد شهد المجتمع الدولي مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات 2025 (UN Ocean Conference 2025)المنعقد في نيس، فرنسا في يونيو 2025، والذي ركز على دعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمحيطات، والربط بين حماية البحار والتنمية الشاملة .وكذلك من المرتقب عقد مؤتمر مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ 2025 (COP30) في بيليم، البرازيل، من 10 إلى 21 نوفمبر (2025)2025.

ثانيا: الاتفاقيات الدولية البيئية تحت رعاية الأمم المتحدة

في إطار سعيها لتعزيز الحماية البيئية على المستوى العالمي، رعت الأمم المتحدة عددا من الاتفاقيات الدولية البيئية التي شكلت أدوات قانونية ملزمة للدول في مواجهة التحديات البيئية المتزايدة (واخرون، 2010، صفحة 23). من أبرز هذه الاتفاقيات، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سنة 1992، التي وضعت الأسس العامة للتصدي لظاهرة الاحتباس الحراري، وقد تلاها بروتوكول كيوتو سنة 1997 الذي ألزم الدول الصناعية بخفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة ضمن جداول زمنية محددة، مما شكل خطوة هامة نحو بناء نظام عالمي لمكافحة التغير المناخي. كما أبرم بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية **سنة** (البيولوجي، 2000)2000، كإطار دولي يوازن بين متطلبات التجارة وتطور التكنولوجيا الإحيائية، وبين الحاجة إلى حماية البيئة من المخاطر المحتملة للكائنات المعدلة وراثيا، خاصة في الدول النامية. وفي عام 2001، جاءت اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة بهدف حماية الصحة البشرية والبيئة من المواد الكيميائية الخطرة والمستمرة في الطبيعة، حيث دعت الدول إلى الحد من إنتاجها واستخدامها، وصولا إلى التخلص الآمن منها. وقد ساهمت هذه الاتفاقيات مجتمعة في ترسيخ مبادئ المسؤولية البيئية، والالتزام بالتنمية المستدامة، كما عززت التعاون الدولي في مواجهة المخاطر البيئية العابرة للحدود، ما يجعلها أدوات فعالة لضمان أمن بيئي عالمي طويل الأمد.

ثالثا: الأجهزة والوكالات الأممية المعنية بالأمن البيئي

تلعب الوكالات والأجهزة الأممية دورا حيويا في دعم الأمن البيئي العالمي من خلال وضع الأطر المؤسسية والتقنية للتعامل مع التحديات البيئية المتصاعدة. في مقدمتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) ، الذي أنشئ عام 1972 ومقره نيروبي، ويضطلع بجمع البيانات البيئية، وتقديم التوصيات الفنية، والتنسيق بين الحكومات والمنظمات في مجالات حماية البيئة (السيد، صفحة 243)، كما يشرف على تقارير "توقعات البيئة العالمية" وعدد من الاتفاقيات الدولية. إلى جانبه، أسست الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) سنة 1988 بالشراكة مع منظمة الأرصاد الجوية العالمية، لتقديم تقييمات علمية دقيقة حول تغير المناخ وآثاره، مما يجعلها مرجعية أساسية لصياغة السياسات البيئية الدولية. أما منظمة الصحة العالمية(WHO) ، فتسعى لربط البيئة بالصحة العامة من خلال دراسة آثار التغير المناخي وتلوث الهواء والماء، وقد أصدرت بالتعاون مع منظمة الأرصاد الجوية "أطلس الصحة والمناخ" عام 2012 (الجوية، 2009)لتوعية صناع القرار بالمخاطر الصحية. وفي المجال الغذائي، تعمل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) على تحقيق الأمن الغذائي العالمي، من خلال حماية الموارد الطبيعية كالمياه والتربة، وضمان استدامة النظم الزراعية والغذائية. من جهتها، تضطلع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية(WMO) ، منذ تأسيسها عام 1950، بتحسين خدمات التنبؤ بالكوارث الطبيعية والإنذار المبكر، للحد من الخسائر البشرية والاقتصادية. وأخيرا، تلعب الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)دورا رئيسيا في مراقبة استخدام الطاقة النووية، من خلال وضع معايير السلامة، ورصد نقل المواد المشعة، ومنع التلوث الإشعاعي، وضمان التخلص الآمن من النفايات النووية (بيزات، 2014، صفحة 65). وتمثل هذه الوكالات الأممية شبكة تعاون دولية متكاملة تسعى لضمان التوازن بين التنمية والتنوع البيئي، وحماية كوكب الأرض للأجيال القادمة.

المحور الثالث:تقييم استراتيجيات الأمم المتحدة لتحقيق الأمن البيئي

سنحاول من خلال هذا المحور تقييم استراتيجيات الأمم المتحدة في تحقيق الأمن البيئي، وذلك عبر تحليل جهودها ومبادراتها ضمن الأطر الأممية المختلفة، سنتناول أبرز الإيجابيات كما سنتطرق إلى أوجه القصور، يهدف هذا التقييم إلى تقديم رؤية متوازنة حول مدى فعالية النهج الأممي في التصدي للتدهور البيئي ضمن مفهوم الأمن الشامل.

أولا: الإيجابيات في استراتيجيات الأمم المتحدة لتحقيق الأمن البيئي

تسعى الأمم المتحدة من خلال استراتيجياتها البيئية إلى تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات البيئية العالمية، وذلك عبر إرساء أطر قانونية ومؤسساتية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وضمان الأمن البيئي. وتتميز هذه الاستراتيجيات بعدد من الإيجابيات التي تعكس دور المنظمة في توحيد الجهود الدولية لحماية البيئة.

01-تعزيز التعاون الدولي البيئي:

لقد ساهمت الأمم المتحدة بشكل محوري في إرساء بيئة دولية ملائمة للتشاور وتبادل الخبرات في المجال البيئي، من خلال مؤتمراتها ومنظماتها المتخصصة التي وفرت فضاء رسميا لتقارب وجهات النظر بين الدول (الشجيري، 2004، صفحة 04). وقد أتاح هذا الفضاء فرصا لتبادل المعارف التقنية والعلمية، ونقل التجارب الناجحة في التعامل مع

التحديات البيئية المتزايدة، لاسيما في مجالات الطاقة المتجددة، إدارة الموارد الطبيعية، ومكافحة التغير المناخي. كما ساعدت الأمم المتحدة في بناء قدرات الدول النامية عبر برامج الدعم الفني والتكوين المستمر في مجال حماية البيئة. ومن خلال هذه المنظومة التعاونية، أصبح بالإمكان صياغة سياسات بيئية أكثر فاعلية وشمولا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل دولة. وبالتالي، ساهم هذا الإطار التشاركي في ترسيخ مبادئ الحوكمة البيئية على المستوى الدولي وتعزيز ثقافة العمل الجماعي لحماية كوكب الأرض.

02-دعم البحوث والتطوير:

لقد لعبت المنظمات الأممية دورا أساسيا في دعم البحوث العلمية والتطوير التقني المرتبط بالقضايا البيئية، من خلال توفير الموارد الفنية والمالية اللازمة لهذا الغرض. فقد عملت هذه المنظمات على تمويل الدراسات المتخصصة التي تهدف إلى فهم أعمق للتحديات البيئية مثل فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية (صادق، 2010، صفحة 70). كما ساعدت في تطوير تقنيات مبتكرة تساهم في حماية الموارد الطبيعية وتعزيز استدامتها. ومن خلال دعم الأبحاث، تمكين الباحثين والمؤسسات العلمية في الدول المختلفة من تبادل المعرفة والخبرات، مما عزز من قدرة المجتمع الدولي على مواجهة المشكلات البيئية بشكل أكثر فعالية. هذا الدعم المستمر ساهم في بناء قاعدة علمية متينة تدعم صنع السياسات البيئية القائمة على الأدلة.

03-صياغة إطار قانوني دولي:

لعبت الأمم المتحدة دورا محوريا في تأسيس إطار قانوني دولي يختص بالأمن البيئي، من خلال صياغة مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تضع قواعد ملزمة للدول في مجال حماية البيئة. فقد ساهمت هذه الاتفاقيات في تحديد مسؤوليات الدول تجاه القضايا البيئية العالمية (الحمداني، 2014، صفحة 60) مثل تغير المناخ، حماية التنوع البيولوجي، والحد من التلوث. كما وضعت الأمم المتحدة آليات للمتابعة والتقييم لضمان التزام الأطراف بهذه الاتفاقيات، مما عزز من فاعلية تنفيذها على الصعيد الدولي. ومن خلال تبني هذه القوانين، ساهمت في تحويل الأمن البيئي من قضية ذات طابع وطني إلى مسؤولية جماعية مشتركة بين الدول. كما ساعدت في ترسيخ مبادئ قانونية هامة مثل مبدأ الوقاية وعدم التسبب في أضرار بيئية عبر الحدود. وهذا الإطار القانوني يشكل أساسا متينا لتعزيز التعاون الدولي والتنسيق في مواجهة التحديات البيئية العالمية المتزايدة.

04-تحديد مبادئ بيئية دولية:

ساهمت المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة في ترسيخ مجموعة من المبادئ البيئية الأساسية (الشجيري، 2004، صفحة 02) التي أصبحت تشكل الإطار المرجعي للعمل البيئي على المستوى الدولي. من أبرز هذه المبادئ مبدأ الوقاية، الذي يفرض اتخاذ إجراءات استباقية لتجنب الأضرار البيئية قبل وقوعها، بدلا من التعامل مع تبعاتها بعد حدوثها. كذلك، يعزز مبدأ الحيطة ضرورة التحرك بحذر عندما تكون هناك دلائل علمية على احتمال حدوث أضرار بيئية جسيمة، حتى وإن لم تكن الأدلة قاطعة بعد. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد مبدأ الإعلام على حق الدول والشعوب في الحصول على المعلومات البيئية المتعلقة بالمخاطر المحتملة والتأثيرات على صحتهم وبيئتهم، مما يضمن الشفافية والمشاركة

المجتمعية. ومن المبادئ الأخرى المهمة مبدأ عدم الإضرار بالدول الأخرى بيئيا، الذي يفرض على كل دولة تجنب الأنشطة التي قد تسبب أضرارا بيئية تتجاوز حدودها الوطنية. هذه المبادئ أصبحت جزءا لا يتجزأ من القوانين والسياسات البيئية الدولية، وتعمل كأدوات أساسية لضمان التعاون بين الدول وتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

05-المساهمة في تجسيد الأمن البيئي عالميا:

منذ انعقاد مؤتمر ستوكهولم عام 1972، تحولت قضية الأمن البيئي إلى هدف عالمي مشترك تسعى إليه الدول جميعًا، سواء المتقدمة أو النامية. وقد لعبت الأمم المتحدة دورا محوريا في تجسيد هذا الهدف من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول لمواجهة التحديات البيئية العابرة للحدود. إذ وفرت الأمم المتحدة المنصات المناسبة لحوار مستمر بين الدول حول السياسات البيئية ومبادرات التنمية المستدامة (الحمداني، 2014، صفحة 76). كما عملت على دعم تنفيذ البرامج البيئية ومتابعة تطبيق الاتفاقيات الدولية، مما ساهم في توحيد الجهود الدولية نحو حماية البيئة. بهذا الشكل، أصبحت مسألة الأمن البيئي جزءا أساسيا من أجندة العمل الدولي، وتعزيز التضامن بين الدول لتحقيق مستقبل أكثر استدامة.

06-دعم الدول النامية في مواجهة الكوارث:

تولي الأمم المتحدة اهتماما خاصا بدعم الدول النامية في مواجهة الأزمات البيئية والإنسانية التي تؤثر بشكل مباشر على أمنها البيئي والاجتماعي. فهي توفر فرقا متخصصة ومتعددة التخصصات تعمل على الأرض لتقديم الدعم الفني واللوجستي أثناء حدوث الكوارث مثل الجفاف والفيضانات. هذا الدعم لا يقتصر فقط على التعامل مع الأزمة الفورية، بل يشمل أيضا بناء قدرات هذه الدول في مجال التكيف مع التغيرات المناخية وإدارة المخاطر المستقبلية بشكل أكثر فعالية (لكحل، 2016، صفحة 40). من خلال هذه الجهود، تعزز الأمم المتحدة من مرونة الدول النامية وتمكينها من حماية مجتمعاتها ومواردها الطبيعية بشكل أفضل. كما تسهم في تنمية أنظمة الإنذار المبكر وإعداد الخطط الوطنية للاستجابة السريعة. وبذلك، تساهم هذه التدخلات في تقليل الأضرار الاقتصادية والبشرية الناجمة عن الكوارث البيئية، وتدعم تحقيق الأمن البيئي المستدام على المدى الطويل.

07-الحفاظ على الموارد البيئية الأساسية:

يلعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) دورا محورا في الحفاظ على الموارد البيئية الأساسية التي تشكل دعامة لاستمرار الحياة على كوكب الأرض (الحمداني، 2014، صفحة 30). يركز البرنامج على حماية التنوع البيولوجي من خلال وضع استراتيجيات لحفظ الأنواع والنظم البيئية المتنوعة التي تضمن توازن الطبيعة واستدامتها. كما يولي أهمية كبيرة لاستقرار طبقة الأوزون، التي تساهم في حماية الأرض من الأشعة فوق البنفسجية الضارة، وذلك عبر مراقبة مستويات المواد المستنفدة للطبقة وتعزيز الالتزام باتفاقيات دولية مثل بروتوكول مونتريال. بالإضافة إلى ذلك، يعمل البرنامج على منع استنزاف الموارد المتجددة كالمياه والتربة والغابات، من خلال دعم السياسات والممارسات المستدامة التي تضمن استمرارية هذه الموارد للأجيال القادمة (الحمداني، 2014، صفحة 31). ويعتبر الحفاظ على هذه الموارد البيئية أمرا حيويا لتجنب الأزمات البيئية التي قد تهدد الأمن الإنساني والتنمية المستدامة. وفي هذا الاطار، يوفر البرنامج البيانات

والتقارير العلمية التي تساعد الدول على اتخاذ قرارات مبنية على المعرفة. كما يشجع على التعاون الدولي لتبادل الخبرات والتقنيات البيئية الحديثة، مما يعزز الجهود العالمية لحماية البيئة وضمان استدامتها.

08-تكامل جهود الفاعلين غير الحكوميين:

مع التحولات الكبيرة التي شهدها النظام الدولي في العقود الأخيرة، برزت فواعل جديدة تلعب أدوارا متزايدة الأهمية في مجال الحكم البيئي العالمي، من بينها الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية. هذه الفواعل تتمتع بقدرات واسعة وتأثير قوي سواء من حيث الموارد المالية أو الانتشار العالمي، ما يجعلها عناصر فاعلة في صياغة وتنفيذ السياسات البيئية. ومن جهة أخرى، أدركت الأمم المتحدة أن تحقيق الأمن البيئي يتطلب شراكات وتنسيقا فعالا مع هذه الجهات الجديدة، إذ لم تعد الدول وحدها هي الفاعل الرئيسي في هذا المجال. لذلك، تسعى الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون مع هذه المنظمات والمؤسسات، من خلال إشراكها في صياغة الاتفاقيات، ودعم المبادرات البيئية، وتبادل المعلومات والخبرات (الحمداني، 2014، صفحة 35). كما تعمل على بناء إطار تشاركي يعزز من الشفافية والمساءلة، مما يضمن تكامل الجهود وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن التنسيق مع هذه الفواعل يساهم في توسيع نطاق التأثير وتحفيز الابتكار في الحلول البيئية، ويجعل من الممكن معالجة التحديات البيئية بشكل أكثر شمولية وفعالية. بهذا الأسلوب، تصبح منظومة الحكم البيئي العالمي أكثر تنوعا وتكاملا، قادرة على التصدي للتهديدات البيئية المعقدة والمتشابكة التي تواجه العالم اليوم.

ثانيا: السلبيات في استراتيجيات الأمم المتحدة لتحقيق الأمن البيئي

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال تحقيق الأمن البيئي، إلا أن استراتيجياتها لا تخلو من نقائص تحد من فعاليتها. إذ تواجه المنظمة تحديات تتعلق بضعف الالتزام الدولي، وتباين المصالح بين الدول، وصعوبة ترجمة المبادرات إلى إجراءات تنفيذية ملموسة.

01-عدم وضوح مفهوم الأمن البيئي:

رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال الأمن البيئي، إلا أن المفهوم لا يزال يواجه حالة من الغموض والنقاش الحاد بين الباحثين وصناع القرار (بيزات، 2014، صفحة 16). فهناك اختلافات جوهرية في المرجعيات التي تستخدم لتحديد الكائن الأساسي الذي ينبغي حمايته في إطار الأمن البيئي. بعض الباحثين يتبنون منظور الأمن الوطني، حيث تعتبر الدولة الوحدة المرجعية الأساسية، وينظر إلى البيئة بوصفها تهديدا قد يمس بأمن الدولة وسيادتها. على الجانب الآخر، هناك من يركز على الإنسان باعتباره المحور الأساسي للأمن، معتبرين أن التغيرات البيئية تمثل تهديدا مباشرا لبقاء الإنسان وصحته وجودة حياته. بالإضافة إلى ذلك، يتبنى تيار ثالث مفهوم الأمن الإيكولوجي، الذي يؤكد على حماية البيئة ككيان مستقل بذاته، يواجه مخاطر حقيقية ناجمة عن الأنشطة البشرية غير المستدامة.

هذا التعدد في الرؤى والمقاربات يعكس غياب إجماع واضح داخل مؤسسات الأمم المتحدة، ما يؤدي إلى تحديات في صياغة سياسات وإجراءات موحدة وفعالة لتحقيق الأمن البيئي على المستوى الدولي. وبالتالي، يبقى تحديد المرجعية الأساسية التي ينبغي أن يشملها الأمن البيئي قضية مركزية تحتاج إلى توضيح واتفاق عالمي لتوحيد الجهود وتحقيق نتائج

ملموسة.

02-قصور في ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:

منذ انعقاد مؤتمر ريو في عام 1992، لم يشهد العالم تقدما ملموسا في تحسين إدارة واستغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام، إذ ظلت العديد من التحديات البيئية قائمة دون حلول فعالة. وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي حملها مؤتمر جوهانسبورغ عام 2002 (صادق، 2010، صفحة 52)، إلا أن هذا المؤتمر فشل في تحويل التوصيات والمبادئ التي تم الاتفاق عليها إلى التزامات قانونية ملزمة مع جداول زمنية واضحة للتنفيذ. ويرجع هذا التقاعس جزئيا إلى عدم التزام الدول المتقدمة بوعودها المتعلقة بتوفير الدعم المالي ونقل التكنولوجيا الحديثة للدول النامية، وهو ما شكل عائقا كبيرا أمام قدرة هذه الدول على تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة. كما أن ضعف التنسيق الدولي وغياب الإرادة السياسية القوية زادا من صعوبة تحقيق تقدم حقيقي في هذا المجال. ونتيجة لذلك، استمرت الدول النامية تعاني من ضغوط بيئية متزايدة، في ظل نقص الموارد والإمكانات اللازمة لمواجهة هذه التحديات. هذا الواقع يبرز الحاجة الملحة لتعزيز التعاون الدولي وتحميل المسؤوليات بشكل عادل لضمان حماية الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى عالمي.

03-تحديات الدول النامية في تطبيق الاتفاقيات:

لا يمكن تحقيق الأمن البيئي بشكل كامل في الدول النامية دون معالجة أولوياتها الأساسية، وعلى رأسها الأمن الغذائي الذي يشكل قضية حيوية تؤثر على استقرار المجتمعات ورفاه شعوبها. فهذه الدول تواجه تحديات كبيرة تتمثل في محدودية الموارد المالية والتقنية التي تحول دون قدرتها على تبني وتنفيذ سياسات بيئية فعالة ومستدامة. ضعف البنية التحتية ونقص التكنولوجيا المتطورة يجعل من الصعب عليها التعامل مع قضايا مثل التلوث، فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ بشكل جدي. لذلك، يعد الدعم المالي والتقني من الدول المتقدمة أمرا ضروريا وحاسما لتعزيز قدرات الدول النامية في مواجهة هذه التحديات البيئية. هذا الدعم يجب أن يتضمن نقل التكنولوجيا النظيفة، بناء القدرات البشرية، وتمويل مشاريع التنمية المستدامة التي تحقق توازنا بين حماية البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على ذلك، فإن تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود بين الدول يساهم في سد الفجوات التقنية والمالية، ويحفز تطبيق الاتفاقيات البيئية على أرض الواقع. في غياب هذا الدعم المتكامل، ستظل الدول النامية تعاني من قصور في القدرة على مواجهة المخاطر البيئية، مما يهدد الأمن البيئي العالمي ككل. لذا، لا بد من تبني نهج شامل يدمج بين متطلبات الأمن الغذائي وحماية البيئة لضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة (قرقاح، 2018، صفحة 116).

04-تأثير النزاعات والحروب على التعاون الدولي:

أسهم تصاعد النزاعات المسلحة في العديد من الدول النامية في تعطيل الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للمشكلات البيئية، حيث أدى هذا الوضع إلى إضعاف التنسيق بين الدول المتقدمة والنامية. وفي ظل غياب الاستقرار، تصبح الأولويات البيئية هامشية مقارنة بالقضايا الأمنية والإنسانية الطارئة. كما أن مناطق الصراع غالبا ما تشهد تدهورا بيئيا كبيرا نتيجة الدمار، والإهمال، والاستغلال المفرط للموارد (غزلان، 2023، صفحة 928). هذا الوضع يعقد من

إمكانية تنفيذ برامج بيئية مشتركة أو طويلة الأمد. وبالتالي، يشكل استمرار النزاعات عائقا حقيقيا أمام التعاون الدولي الضروري لمواجهة التحديات البيئية المتزايدة.

05-هشاشة الاقتصادات الوطنية وغياب التخطيط:

تعكس أوضاع العديد من الدول النامية فشلا واضحا للأمم المتحدة في توفير الدعم الكافي لمواجهة التحديات البيئية التي تعاني منها (قرقاح، 2018، صفحة 118). فعلى الرغم من الالتزامات الدولية المعلنة، لم تنجح المنظمة الأممية في تفعيل آليات فعالة لنقل التكنولوجيا الحديثة أو توفير التمويل اللازم لمساعدة هذه الدول على تنفيذ مشاريع بيئية متكاملة. هشاشة الاقتصاد، وضعف البنية التحتية، وغياب خطط وطنية لإدارة الكوارث الطبيعية، تركت دون دعم فعلي من المجتمع الدولي، مما جعل الدول النامية عاجزة عن التصدي لتداعيات التغير المناخي والتدهور البيئي. كما لم تقدم الأمم المتحدة حلولا ملموسة لمعالجة أزمة اللاجئين والنازحين البيئيين، الذين يتزايد عددهم في ظل غياب برامج إغاثية وتنموية منسقة (صبرينة، 2023، صفحة 120). هذا القصور في الدعم الدولي يعمق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، ويضعف فعالية الجهود العالمية لتحقيق الأمن البيئي الشامل

06-تأخر تنفيذ السياسات والاتفاقيات البيئية:

يعد تماطل بعض الدول في تنفيذ السياسات والاتفاقيات البيئية الدولية من أبرز مظاهر القصور في أداء الأمم المتحدة في مجال تعزيز الأمن البيئي. فعلى الرغم من اعتماد العديد من الاتفاقيات البيئية عبر مؤتمرات دولية رعتها المنظمة، إلا أن غياب آليات رقابة فعالة وملزمة حال دون التطبيق العملي لها في كثير من الدول، خصوصا تلك التي تفتقر إلى الإرادة السياسية اللازمة (الحمداني، 2014، صفحة 71). لم تستطع الأمم المتحدة فرض التزامات واضحة أو وضع جداول زمنية ملزمة تحاسب الدول من خلالها على تقاعسها، مما أضعف من جدوى الاتفاقيات البيئية.

كما أن التنسيق بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية لا يزال يعاني من فجوات كبيرة، وهو ما تهمله المنظمة في برامجها التنفيذية (بوبكر،، 2021، صفحة 98). هذا الخلل المؤسسي والتشريعي أفرز استجابة دولية غير متكافئة للتحديات البيئية، وأدى إلى تعثر جهود تحقيق الحوكمة البيئية العالمية، مما يضعف الثقة في فعالية النظام البيئي الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة.

07-إهمال ظاهرة الهجرة البيئية:

تعد الهجرة البيئية من أبرز التحديات التي تواجه الأمن الإنساني والبيئي (هجيرة، 2024، صفحة 450)، إلا أنها لا تزال تحظى باهتمام محدود من قبل الأمم المتحدة والدول المتقدمة، ما يكشف عن قصور واضح في معالجة هذه الظاهرة المعقدة. فعلى الرغم من أن التغيرات المناخية والتدهور البيئي يؤججان حركة النزوح في مناطق واسعة من العالم، لا سيما في إفريقيا، لم تدرج الأمم المتحدة الهجرة البيئية ضمن أولوياتها العاجلة، ولم تبلور إطارا قانونيا دوليا يعترف بها بشكل واضح كسبب رئيسي للهجرة القسرية. ونتيجة لذلك، يعيش ملايين اللاجئين والنازحين البيئيين في ظروف إنسانية متدهورة، دون حماية قانونية كافية أو دعم فعّال من المؤسسات الأممية.

وتظهر الإحصائيات أن إفريقيا وحدها تضم ما يزيد عن 25 مليون نازح ولاجئ بيئي، ما بين دول مصدرة وأخرى مستقبلة، وسط غياب أي تدخل شامل ومستدام من الأمم المتحدة للتعامل مع جذور الأزمة وآثارها المتعددة. كما أن السياسات الأممية لا تزال تركز على الكوارث المفاجئة وتهمل الآثار المتراكمة للتدهور البيئي، مما يفاقم الأزمات السكانية ويقوض جهود التنمية في الدول الأكثر هشاشة (صبرينة، 2023، صفحة 124).

كل ذلك يعكس فشلا في تبني مقاربة شاملة تتكامل فيها الأبعاد البيئية والإنسانية ضمن أجندة الأمم المتحدة.

08-فشل في مواجهة الجفاف والتصحر خاصة في أفريقيا:

تواجه جهود مكافحة الجفاف والتصحر تحديات كبيرة، أبرزها نقص التمويل اللازم وضعف التنسيق بين الدول، خاصة في ظل الخلافات السياسية الإقليمية والدولية التي تُعيق العمل الجماعي. فعلى الرغم من تعدد المبادرات البيئية والإغاثية التي أطلقت تحت رعاية الأمم المتحدة، إلا أن العديد منها بقي حبرا على ورق نتيجة لغياب الدعم المالي الكافي وعدم الالتزام الجاد من قبل الأطراف المعنية. كما أن برامج إدارة الكوارث، التي يفترض أن تلعب دورا أساسيا في الحد من آثار الجفاف والتصحر، غالبا ما تفتقر إلى الموارد والإمكانيات، ما يضعف قدرتها على الاستجابة الفعالة (سليم، 2025، صفحة 25). وفي القارة الإفريقية، تبدو هذه الإخفاقات أكثر وضوحا، حيث تتعرض مناطق شاسعة لتدهور بيئي متسارع، ينعكس سلبا على الأمن الغذائي، ويدفع بالمزيد من السكان نحو النزوح والهجرة. ويعكس هذا الواقع تقاعسا ملحوظا من الأمم المتحدة في تفعيل آليات الدعم الطارئ وتوفير التمويل المستدام، إضافة إلى ضعف قدرتها على فرض آليات تنسيق ملزمة بين الدول. كل هذه العوامل ساهمت في جمود الجهود البيئية وغياب الحلول الهيكلية طويلة الأمد، مما يهدد مستقبل التنمية والاستقرار البيئي في العديد من المناطق المتأثرة، خاصة في إفريقيا.

09-تشتت المسؤوليات البيئية بين العديد من المنظمات:

تعاني الحوكمة البيئية الدولية من تشتت واضح في توزيع المسؤوليات (بوبكر،، 2021، صفحة 89 ومابعدها)، حيث لم تسند المهام البيئية بشكل مركزي إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) باعتباره الهيئة الأممية المعنية بشكل مباشر بالقضايا البيئية، بل انتشرت عبر عدد كبير من الوكالات والمنظمات داخل نظام الأمم المتحدة وخارجه. فقد أصبحت مهام الحماية البيئية موزعة بين منظمات متعددة مثل منظمة الأرصاد الجوية، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة العالمية، وغيرها من الكيانات، إلى جانب وجود أكثر من 500 اتفاقية بيئية دولية ومبادرات متفرقة. هذا التعدد والتداخل في الأدوار أدى إلى ضعف التنسيق المؤسسي وغياب التكامل بين السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية (بوبكر،، 2021، صفحة 100)، مما قلل من فعالية الجهود المبذولة على المستوى العالمي. كما أن غياب قيادة موحدة في المجال البيئي الدولي خلق نوعا من الارتباك في تنفيذ البرامج وأدى إلى تكرار الأنشطة أو تضاربها احيانا وتبدو الحاجة ملحة اليوم لإعادة هيكلة الحوكمة البيئية الدولية ضمن إطار مؤسسي متماسك قادر على التنسيق بين الجهات المختلفة وتوجيه الجهود نحو تحقيق أهداف بيئية واضحة وشاملة. إن استمرار هذا التشتت يعكس قصور الأمم المتحدة في بناء استراتيجية موحدة ومستدامة للأمن البيئي، ويبرز الحاجة إلى معالجة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الترابط العميق بين البيئة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية العالمية.

الخاتمة

في ضوء التحولات التي شهدها مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، برز الأمن البيئي كأحد المكونات الأساسية للأمن الشامل، بعد أن أصبحت التهديدات البيئية – سواء كانت ناتجة عن الكوارث الطبيعية أو عن النشاط البشري غير الرشيد – تمثل خطرا مباشرا على استقرار الدول ورفاه الشعوب. وقد أدت هذه التهديدات إلى إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للأمن، حيث لم يعد مقتصرا على الأبعاد العسكرية فقط، بل اتسع ليشمل أبعادا أخرى كالاقتصاد، الصحة، الغذاء، والمناخ، لتتبلور من خلالها مقاربة "الأمن الإنساني"، التي تحتل البيئة فيها موقعا محوريا.

وقد ساهمت الأمم المتحدة، من خلال مؤتمراتها ومنظماتها المختلفة، في تعزيز الوعي العالمي بالأمن البيئي، عبر صياغة اتفاقيات دولية، وإنشاء أجهزة متخصصة، وتقديم الدعم الفني للدول النامية. إلا أن هذه الجهود، رغم أهميتها، لا تزال تعاني من عدة تحديات أبرزها تشتت الأدوار المؤسسية، ضعف الالتزام الدولي، غياب الإرادة السياسية، خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى، وكذلك التفاوت الاقتصادي والتنموي بين الدول، مما يؤثر على فعالية تطبيق السياسات البيئية عالميا.

إن ربط القضايا البيئية بالأمن الإنساني لا يجب أن يكون مجرد طموح نظري، بل ضرورة ملحة تفرضها الوقائع الميدانية من تغير مناخي، تصحر، ندرة مياه، هجرات بيئية، ونزاعات على الموارد. لذلك، ومن أجل بناء استراتيجية فعالة للأمن البيئي، تطرح مجموعة من النتائج والمقترحات:

أولا: النتائج

1. أظهرت التحولات في مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة أن البيئة أصبحت جزءا لا يتجزأ من منظومة الأمن الشامل، ولم تعد قضية هامشية بل مركزية في الدراسات الأمنية.
2. ساهمت الأمم المتحدة من خلال مؤتمراتها ومنظماتها في تطوير الوعي البيئي العالمي، وترسيخ مفهوم الأمن البيئي كأحد مرتكزات الأمن الإنساني.
3. رغم تعدد الاتفاقيات والمؤتمرات البيئية، لا يزال هناك تباين في فهم مفهوم الأمن البيئي وتحديد "الكائن المرجعي" الأساسي هل هو الإنسان، الدولة، أم البيئة ذاتها؟.
4. تواجه جهود الأمم المتحدة تحديات تتعلق بضعف التنسيق بين المؤسسات الأممية المختلفة، وتشتت المسؤوليات البيئية، مما يؤثر على فعالية الأداء البيئي العالمي.
5. تظل الدول النامية الطرف الأكثر تضررا من التدهور البيئي، في ظل هشاشتها الاقتصادية ونقص الدعم الدولي، ما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها البيئية.
6. ثبت أن غياب الإرادة السياسية لدى الدول المتقدمة، وخصوصا الصناعية منها، يعيق تنفيذ الالتزامات الدولية، ويعرقل التحول نحو تنمية مستدامة وشاملة.
7. تؤكد التجارب الميدانية أن التدهور البيئي يسهم بشكل مباشر في نشوب الأزمات الإنسانية، كالنزاعات على الموارد والهجرات البيئية، خاصة في إفريقيا وآسيا.

8.تتقاطع قضايا البيئة مع الأمن الغذائي، والصحي، والسياسي، والاقتصادي، مما يجعل من الأمن البيئي مدخلا شاملا لمعالجة التحديات التنموية والإنسانية المعاصرة.

ثانيا: المقترحات

1.ضرورة إعادة النظر في هيكل الحوكمة البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة، عبر توحيد الجهود البيئية داخل إطار مؤسسي موحد وفاعل مثل تعزيز دور برنامجUNEP

2.تحويل الاتفاقيات والتوصيات البيئية إلى التزامات قانونية ملزمة، مع آليات رقابة ومساءلة واضحة، وجداول زمنية للتنفيذ.

3.تخصيص تمويل دولي كاف ومستدام لدعم الدول النامية في مواجهة التحديات البيئية، مع ضمان نقل التكنولوجيا البيئية الحديثة إليها.

4.اعتماد مقاربة الاقتصاد الأخضر من خلال دعم الصناعات النظيفة وتشجيع الابتكار التكنولوجي البيئي، وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الملوثة.

5.إدماج قضايا البيئة في السياسات الوطنية للدول، مع مواءمتها مع الاتفاقيات الدولية لضمان التكامل بين المحلي والدولي.

6.تطوير برامج تعليمية وتوعوية حول أهمية حماية البيئة والأمن البيئي، موجهة لمختلف شرائح المجتمع، لبناء وعي جماعي مسؤول.

7.التنسيق مع الفواعل غير الحكومية، كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية، لتفعيل الحوكمة البيئية العالمية.

8.تضمين قضايا الهجرة البيئية ضمن أولويات العمل الأممي والاعتراف بها كقضية إنسانية وأمنية تستدعي تدخلا عاجلا.

9.إدراج البعد البيئي في سياسات إدارة النزاعات ومنع الحروب، نظرا لارتباط البيئة بالنزاعات على الموارد.

10.وأخيرا، تعزيز الإرادة السياسية للدول الكبرى على وجه الخصوص، هو مفتاح حقيقي لإنجاح أي استراتيجية بيئية، ويتطلب توافقا دوليا يعلي من مصلحة البشرية فوق المصالح الاقتصادية الضيقة.

إن الحفاظ على البيئة يقتضي التخلي عن بعض المكاسب الأنية، لأن استنزاف الموارد لتحقيق أرباح سريعة يؤدي إلى خسائر بيئية واقتصادية أكبر على المدى الطويل، بمعنى آخر فإن التخلي عن بعض المنافع المؤقتة، كالإنتاج المفرط أو الاستغلال غير المنضبط للطبيعة، هو ثمن ضروري لبقاء النظام البيئي متوازنا، ولضمان الأمن البيئي واستمرار الحياة على الأرض.

قائمة المراجع

اولا– المراجع باللغة العربية

–الكتب

1–أحمد لكحل. (2016). *النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة*. الجزائر: دار هومه.

2-سامح عبد القوي السيد. (دون تاريخ) .*التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي* .مصر: منشأة المعارف.

3-سعاد مُحَمَّد وهبي. (2007) .*الأمن البيئي في الوطن العربي: المفهوم والمقاربات* .القاهرة: مركز الدراسات البيئية.

4-عبد الحكيم ميهوبي. (دون تاريخ) .*التغيرات المناخية: الأسباب والمخاطر ومستقبل البيئة العالمي* .الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

5-عبد الرحمن الهيتي، وآخرون. (2010) .*مقدمة في اقتصاديات البيئة* .عمّان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

6-عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق صادق. (2010) *الأمن البيئي* .الرياض: جامعة الملك سعود، مركز النشر العلمي والمطابع.

المقالات العلمية

1-ابتسام قرقاح. (2018). دور هيئة الأمم المتحدة في تحقيق الأمن البيئي بالدول العربية: الجزائر أنموذجاً .*المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، 123-117.

2-بلميهوب، هـ. (2024). واقع تأثير اللجوء البيئي على التنمية المستدامة من منظور الأمن الإنساني .*مجلة القانون والعلوم البيئية*، 465-448.

3-بن عمارة، ص. (2023). اللاجئ البيئي تحدٍ للقانون الدولي .*مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، 113-128.

4-بن فاطيمة، ب. (2021). الحوكمة البيئية العالمية بين الفشل والإصلاح .*مجلة القانون الدولي للتنمية*، 9(2)، 86-119.

5-تومي، ح.، فليج، غ. (2023). حماية البيئة زمن النزاعات المسلحة الدولية .*مجلة القانون والعلوم البيئية*، 2(2)، 928وما بعدها.

6-حسينة غواس. (2023). دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .*المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*، 1625-1598.

7-صونية بيزات. (2014). الأمن البيئي .*مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، 18-16.

8-نوال بن قلوش. (2021). الأمن البيئي والأمن الإنساني: تكامل أم تقاطع .*مجلة آفاق علمية*، 560-544.

9-فايق حسن جاسم الشجيري. (2004). البيئة والأمن الدولي .*شبكة النبأ الإلكترونية* .تم الاسترداد من https://annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm

10-قراش، ر.، سهوب، س. (2025). آثار التغيرات المناخية على حق الإنسان في الماء .*المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، 37-24.

الرسائل الجامعية

1-طلال بدر عبد الله الحمداني. (2014) .*دور برنامج الأمم المتحدة في حماية البيئة الدولية* .بغداد: كلية الحقوق، جامعة النهرين.

التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية

2-شهيرة حسن أحمد وهبي. (2007). الأمن البيئي في المنطقة العربية. في *أعمال المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة*، شرم الشيخ: المنظمة العربية للتنمية الإدارية (ص. 35)..

3-المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. (2009). *لمحة عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية: العمل معاً من أجل مراقبة الطقس والمناخ والمياه وفهمها والتنبؤ بها* . سويسرا.

4-الموقع الرسمي للأمم المتحدة. (أكتوبر 2025) *مؤتمرات البيئة والتنمية المستدامة* . تم الاسترداد من https://www.un.org/ar/conferences/environment

5-مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية (استوكهولم، 1972). (دون تاريخ). *منظمة الدراسات العربية*.

ثانيا–المراجع باللغة الأجنبية

THE BOOKS

1-Barnett, J. (2001). *The meaning of environmental security: Ecological politics and policy in the new security era*. London: Zed Books.

2-Buzan, B. (1991). *People, states and fear: An agenda for international security studies in the post-Cold War era* (2nd ed.). Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

3-Chalecki, E. L. (2013). *Environmental security: A case study of climate change.* Politic Institute for Studies in Development, Environment and Security.

4-Van de Giessen, E. (2011). *Horn of Africa: Environmental security assessment.* The Hague: Institute for Environmental Security.

5-Detraz, N., & Betsill, M. M. (2009). Climate change and environmental security: For whom the discourse. *International Studies Perspectives.*

THE JOURNAL ARTICLES

1-Giessen, L. (2011). The emerging concept of environmental security. *Environmental Policy and Governance*, 21–36.

2-Homer-Dixon, T. F. (1994). Environmental scarcities and violent conflict: Evidence from cases. *International Security*, 5–40.

3-Mathews, J. T. (1989). Redefining security. *Foreign Affairs*, 162–177.

4-Ullman, R. H. (1983). Redefining security. *International Security*, 129–153.

THE REPORTS

1-Conférence des Nations Unies sur les océans de 2025. (n.d.). *Conférence des Nations Unies sur les océans de 2025*. Retrieved October 2025, from https://en.wikipedia.org/wiki/2025_United_Nations_Ocean_Conference

2-United Nations Development Programme (UNDP). (1994). *Human development report 1994: New dimensions of human security.* Oxford: Oxford University Press.

3-More secure world: Our shared responsibility. (2004). *Report of the Secretary-General's High-Level Panel on Threats, Challenges and Change.* New York: United Nations.